

بعث بوقيتي تعزية إلى رئيسي المجلس الشعبي والأمة الجزائريين بضحايا تحطم طائرة الغانم استقبل ممثلي الرقابة المالية في عدد من الدول



الغانم مستقبلا لوكوك

إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري سعيد بوحجة وإلى رئيس مجلس الأمة الجزائري عبدالمعز بن صالح غير فيهما عن خالص العزاء وصديق المواساة بضحايا تحطم طائرة عسكرية قرب مطار بوفاريك بولاية البليدة الجزائرية ما أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى راجيا من المولى عز وجل الرحمة للضحايا والشفاء العاجل للجرحى والمصابين

لمراجعة الحسابات البولندي وجيتش كونتل كما استقبل الغانم في مكتبه امس وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وحضر اللقاء النائبان يوسف الغضالة ومبارك الحريص وبعث رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم برقيتين

استقبل رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم في مكتبه امس رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي يرافقه وفد يضم ممثلي جهات الرقابة المالية والحسابية في عدد من الدول الصديقة. وضم الوفد رئيس التدقيق الأعلى بجمهورية البانيا بوجار ليسكاح والراجح العام بجمهورية كوسوفو بيستيك اصمانلي ونائب رئيس المجلس الأعلى

عبدالله: مسؤوليتنا كقانون تقديم تشريعات لتشجيع الشباب على التوجه للعمل في القطاع الخاص

وبين أن اللجنة وجهت رسائل إلى الجهات الحكومية لتزويدها بهذه المعلومات والبيانات وبعض هذه الجهات ظلت وقتا لإعداد البيانات التفصيلية والبعض الآخر لم يرد أصلا على رسائل اللجنة.

وقال إن اللجنة استعرضت ما إذا كان هذا الأمر متعمدا أم لا معتبرا أن هذه الجهات ليس لديها بيانات من الأساس لمشاكلها كيف يستطيع المجلس الأعلى للتخطيط العمل على التخطيط؟ وأكد أن أي حديث عن قرة اللجنة على حل المشكلات بدون أرقام حقيقية باطل، معتبرا أن عجز الجهات المعنية عن تقديم هذه البيانات يعد مؤشرا على سوء الإدارة، وأعتمر عبدالله أنه في ظل وجود تلك الأجهزة والإدارات وهؤلاء المسؤولين «إن خطو خطوة واحدة إلى الإمام

استعرضت خطة عملها حول هجرة المواطنين من القطاع الخاص إلى الحكومي «التوظيف»: جهات حكومية لا تتعاون في تقديم المستندات المطلوبة بشأن قضية الإحلال



اجتماع لجنة الإحلال

بإلزامه على استئصال اللجنة، وأوضح أنه في حالة عدم التعاون الحكومي في هذا الشأن سوف ترسل اللجنة رسالة إلى رئيس مجلس الأمة تعرض في الجلسة المقبلة حول مدى التعاون مع الجهات الحكومية بشأن الإحلال الوظيفي. وأكد أن الكرة الآن في ملعب الحكومة التي لا تستطيع توفير المعلومة للجنة لاقفا إلى أن هناك قرارا اتخذته اللجنة وسيتم الإعلان عنه في الجلسة المقبلة. من جهة، أوضح عضو اللجنة النائب د. خليل عبدالله أنه تم الاتفاق على أن تبادر اللجنة على تقديم حزمة من الاقتراحات

بالتعيينات في كل جهة. وأضاف أن بعض الوزارات أرسلت المعلومات المطلوبة فيما لم ترد وزارات أخرى حتى الآن مؤكدا أن اللجنة أرسلت كتب مستعجلة بضرورة الرد على هذه المتطلبات. واعتبر أن عدم تعاون الحكومة واجهتها مع اللجنة في هذا الشأن سيضطرها إلى أن ترفع تقريراً بما حدث إلى مجلس الأمة بوجود تعطيل حكومي عمل اللجنة. وقال الصالح إن هناك جهتين حكوميتين طلبتا من اللجنة تمديد فترة الرد على الأسئلة مشيرا إلى عدم التزام الحكومة

وأضاف أن هناك عدم تعاون من بعض الجهات الحكومية في تقديم المستندات والمعلومات التي تطلبها منهم اللجنة. وأشار إلى أن اللجنة أرسلت الخطة الأساسية لعملها وقامت بتوجيه الأسئلة التي تخص السياسات العامة المتعلقة

الصالح: عدم تعاون الحكومة واجهتها مع اللجنة سيضطرنا إلى أن نرفع تقريراً بما حدث إلى مجلس الأمة

ناقشت لجنة الإحلال وأزمة التوظيف خلال اجتماعها السابع أمس قضية القطاع الخاص ووضع خطة عمل لهذا القطاع نتيجة الهجرة منه إلى القطاع الحكومي. وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة طالبت جهات الخدمة المدنية وجهاز إعادة الهيكلة والهيئة العامة للقوى العاملة بتقديم المستندات لتشخيص الوضع الوظيفي في الكويت. وأضاف أن هناك عدم تعاون من بعض الجهات الحكومية في تقديم المستندات والمعلومات التي تطلبها منهم اللجنة. وأشار إلى أن اللجنة أرسلت الخطة الأساسية لعملها وقامت بتوجيه الأسئلة التي تخص السياسات العامة المتعلقة

أكد ان التقاعد المبكر سيزيد من فرص العمل والترقية وتأثيره على العجز الاكتواري بسيط العدساني: «التأمينات» تقف على أرض صلبة وتملك احتياطات بأكثر من ٣٠ مليار دينار

في حال إلزام الموظف بعدد سنوات معينة فمن الطبيعي أن يقل إنجازه وإنتاجيته

وقال إن ديوان المحاسبة يؤكد في تقييمه العجز الاكتواري الأخير في (التأمينات) إن هناك عجزاً يقارب ٩ مليارات دينار إذا اتبعت الطريقة الخلقية في التقييم بينما لو اتبعت الطريقة الملتوحة فإنها ستحقق فائضا بقيمة ٦ مليارات دينار. وبين العدساني أن آخر عجز مسجل عنه يماثلات كان في ٢٠١٣ ويفترض أن يقدم تقرير عن العجز الاكتواري في ٢٠١٦. وأشار إلى أن العجز الاكتواري سببه أن الدولة دفعت في ٢٠١٠ خمسة مليارات دينار لتعويض انخفاض عوائد الاستثمار وتمثل ٦٠٪ من قيمة العجز مطالبا (الخامسات) بإعادة توزيع الاستثمارات وزيادتها لمواجهة أية متطلبات في المستقبل.



العدساني مصرحا لوسائل الاعلام

في موضوع التقاعد المبكر لكن بالنهاية الدولة ستريح. وأكد أن إقرار التقاعد المبكر سيزيد من فرص العمل والترقية وإنه في حال إلزام الموظف بعدد سنوات معينة فمن الطبيعي أن يقل إنجازه وإنتاجيته. واستغرب العدساني اقتراحات الحكومة بهذا الشأن مؤكدا أنها ضعيفة جدا وشغوية ولم تات بأرقام مشيرة إلى أن العجز الاكتواري سينتثر بشكل بسيط.

التقاعد المبكر من بينها أن هناك اشتراكات ستدفع لـ (التأمينات) بالإضافة إلى وجود علاوات ومكافآت سوفرها الدولة في حال التقاعد المبكر. وبين أن نظام التأمينات بالكويت يخلف اختلافاتا كبيرا عن بعض الدول الخارجية لأن ميزانية المؤسسة مستقلة وإذا حدث بها عجز فإن الدولة ستمولها وهذا ارتباط وثيق بخزينة الدولة مشيرة إلى أنه من الممكن أن تخسر التأمينات جزءا

تشكيل لجنة في شأن استثمارات صندوق الموانئ البالغ 200 مليون دولار والتي تم التعدي عليها

لكن لديه ملف يضم تحويلات وشركات مالية وإيداعات وسحوبات وأنه سيزود ديوان المحاسبة بجميع المستندات لإجراء تحقيق متكامل مطالبا بضرورة الحفاظ على الأموال العامة استنادا على مواد الدستور.

في موضوع آخر قال العدساني إنه قد سبق أن حضر اجتماعين للجنة المالية لمناقشة موضوع التقاعد المبكر والعجز الاكتواري في مؤسسة التأمينات مؤكدا أن (التأمينات) تقف على أرض صلبة وتملك احتياطات مالية بأكثر من ٣٠ مليار دينار كاستثمارات خارجية. وأشار العدساني إلى أن هناك أموراً رئيسية لم تنطرق لها الشركة التي أعدت دراسة

طالب مقرر لجنة الميزانيات النائب رياض العدساني مؤسسة التأمينات بضرورة زيادة الاستثمارات وتوزيعها لمواجهة أي عجز اكتواري. وقال العدساني في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن استثمارات (التأمينات) تبلغ ٣٠ مليار دينار أي ما يقارب ١٠٠ مليار دولار منها ٢٨٪ داخل الكويت و٧٢٪ خارج الكويت كمسابات وودائع واستثمارات عقارية وأسهم وسندات وشيول استثماري وسندات استثمارية.

وأشار إلى أن ذلك يعني أن ٨ مليارات دينار تصرف داخل الكويت و٢٨ مليارات خارج الكويت. وذكر أن لجنة الميزانيات في اجتماعها أمس لمحضمت جميع السجلات والبيانات المالية ودفقت على الملاحظات المسجلة من قبل الرقابة المالية وديوان المحاسبة.

وأوضح العدساني أن الاجتماع تنطرق إلى تشكيل لجنة تحقيق بالاستعانة بديوان المحاسبة وأن يكون هناك تكليف بهذا الأمر في شأن استثمارات صندوق الموانئ البالغ 200 مليون دولار التي تم التعدي عليها بالإضافة إلى استثمار التأمينات الاجتماعية. وأكد العدساني أنه تم التعدي على الأموال العامة والإختلاس والموضوع الآن في النيابة العامة

ناقشا العديد من القضايا التي تعرقل زيادة الاستثمارات وفدا الصداقة البرلمانية « بحثا تعزيز التعاون الاقتصادي مع تونس والبلوسنة



وفد الصداقة لثناء لقائه مع رئيس الأمانة البوسني

مكثا خاصة لدى الكويت ووجهنا دعوة لرئيس البرلمان التونسي لزيارة الكويت في الفترة المقبلة حتى تكون فرصة لتعزيز وتوطيد العلاقات بين البلدين. وذكر عسكر أن هذه الزيارة الثانية لوفد الصداقة البرلمانية السادسة إلى تونس «في عام 2015 ناقشنا العديد من الملفات والمواضيع واليوم ركزنا على بحث سبل تطوير العلاقات بين البلدين في جميع المجالات وخصوصا فيما يتعلق بالقانون التونسي للاستثمار حتى يكون مشجعا وجالبا للاستثمارات الكويتية». وأكد أن مثل هذه اللقاءات من شأنها أن تساهم في إزالة العديد من العراقيل والقيود بما يعزز التعاون الاقتصادي والاستثماري ويخدم التنمية والنمو والرخاء في تونس مغربا عن تقديره لجهود سفارة الكويت بتونس والسفير على التفكير في طاقم السفارة على ما لديه الوفد البرلماني من دعم ورعاية خلال زيارته إلى تونس. ومن ناحية أخرى التقى وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى برئاسة

عقد وفد مجموعة الصداقة البرلمانية السادسة برئاسة النائب عسكر العززي أمس لقاءات مع رئيس مجلس نواب الشعب التونسي محمد الناصر ونائبه الأول عبد الفتاح مورو ولجنة الصداقة البرلمانية التونسية - الكويتية وذلك خلال زيارة الوفد لتونس التي بدأت أمس الأول.

وقال النائب عسكر العززي إن الوفد بحث مع مجلس نواب الشعب التونسي سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين تونس والكويت. وأوضح عسكر في تصريح لـ (كونا) وتلفزيون الكويت «نقلنا خلال هذه اللقاءات للمسؤولين التونسيين تحيات خيرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أمير الإنسانية وولي عهد الأمين الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مزروق الغانم». وأضاف أن المحادثات تطرقت للعديد من القضايا التي تهتم البلدين وسبل تطوير العلاقات بين مجلس الأمة ومجلس نواب الشعب وتبادل التجارب والخبرات التشريعية. وأشار إلى أن تونس لها

«الصحة» تأجيل التصويت على قانوني الصحة النفسية و«المختبرات» إلى الاجتماع المقبل

قررت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس تأجيل التصويت على التقريرين النهائي عن الاقتراحين بقانونين لإنشاء

مختبرات طبية على المراكز الحدودية ومشروع الاقتراح بقانون بشأن الصحة النفسية إلى الاجتماع المقبل للجنة خلال الأسبوعين المقبلين.



اجتماع اللجنة الصحية